SAHEL ACADEMY
For Peace & Security Studies

InterRegional للتحليلات الاستراتيجية
"إنتريجونال" for Strategic Analysis

حوارات إنتريجونال

تهديدات الساحل

دور دولة الإمارات العربية المتحدة في مواجهة التهديدات الإرهابية في غرب أفريقيا

أغسطس 2026

تهديـــدات الساحـــل:

دور دولة الإمـارات العربية المتحدة في مواجهة التهديدات الإرهابية في غرب أفريقيا

حوارات إنتريجونال، العدد (1)، أغسطس 2026

المشاركون

من مركز إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية

أ. وصال الورغلي

باحثة متخصصة في الشؤون الأفريقية بمركز إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية

د. أحمد عسكر

باحث غير مقيم بمركز إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية

د. محمود زكريا

باحث غير مقيم بمركز إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، وأستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا بجامعة القاهرة

من أكاديمية الساحل لدراسات السلم والأمن

د. مادي إبراهيم كانتي

المدير التنفيذي لمركز أكاديمية الساحل لدراسات السلم والأمن، مالي

د. عبدول سوغودوغو

المستشار الاستراتيجي الأول بمركز أكاديمية الساحل لدراسات السلم والأمن، ونائب عميد كلية العلوم الإدارية والسياسية، مالي

أ. محمادو تراوري

باحث ومسؤول التكوين والابتكار في مركز أكاديمية الساحل لدراسات السلم والأمن، مالي

عقد مركز إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية بالتعاون مع أكاديمية الساحل لدراسات السلام والأمن في مالي، حلقة نقاشية مغلقة بعنوان "تهديدات الساحل: دور دولة الإمارات العربية المتحدة في مواجهة التهديدات الإرهابية في غرب أفريقيا"، وذلك في 16 يونيو 2026 في إطار تفعيل الشراكة البحثية بين المؤسستين وفتح مساحة حوارية متخصصة حول التحولات الأمنية والسياسية والتنموية في منطقة الساحل وانعكاساتها على أمن غرب أفريقيا والاستقرار الإقليمي الأوسع. وقد انطلقت الحلقة من سؤال رئيسي يتعلق بكيفية فهم التهديدات الإرهابية في الساحل باعتبارها ظاهرة مركبة لا تنفصل عن ضعف الدولة والجريمة المنظمة والتنافس الدولي وتحديات التنمية، مع بحث موقع دولة الإمارات بوصفها شريكاً داعماً للأمن والاستقرار والتنمية في غرب أفريقيا.

مدير إدارة البحوث الاستراتيجية

د. أحمد عبد العليم حسن

المحرر

منى مصطفى

رئيس قسم العلاقات العامة

ناعمة الشامسي

رئيس وحدة التدقيق والترجمة

صبيحة اليماحي

التصحيح اللغوي

محمد الخطيب

الإخراج الفني

وليد عياد

عن "إنتريجونال"

شركة استشارات عامة، متعددة المهام، تم تأسيسها في 20 يناير 2021، بأبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، تهدف للتفاعل مع أنشطة المجال العام في أقاليم العالم، ودعم عملية تشكيل السياسات وصنع القرار في المؤسسات العامة والخاصة، وتوسيع التعاون العلمي والأكاديمي مع مراكز التفكير وشركات الاستشارات. وتشمل الشركة مجلساً للمستشارين ومجلس الإدارة الذي يشرف على مؤسسات متعددة تتضمن مركزاً للدراسات يعمل على متابعة وتحليل التطورات الجارية ذات الطابع الاستراتيجي، وإدارة للمشروعات تقوم بتنفيذ تعاقدات الشركة داخل الدولة وخارجها، ومكاتب للتمثيل الخارجي تعمل على تدعيم التعاون العلمي والعملي وتبادل وجهات النظر مع الأطراف الأكاديمية الفاعلة في الأقاليم الرئيسية عبر العالم.

معلومات الاتصال:

TwoFour54 ، منطقة ياس الإبداعية، المبنى 2،

C40-P3-335، أبوظبي.

ص. ب. 769640 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

الهاتف: +97126666937

www.interregional.com

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي	7
أولاً: تحولات التهديد الإرهابي في الساحل	8
ثانياً: تداعيات الجريمة المنظمة والاقتصاد غير المشروع	9
ثالثاً: الحوكمة الهشة وبيئة التجنيد المحلي	11
رابعاً: التنافس الدولي وإعادة تشكيل معادلات الأمن في الساحل	12
خامساً: حدود فاعلية السياسات الأمنية التقليدية	14
سادساً: سياسات دولة الإمارات لتحقيق الاستقرار والتنمية	16
سابعاً: الفرص والمخاطر أمام استقرار الساحل	18
ثامناً: مسارات مقترحة للتحرك	21

الملخص التنفيذي

تكشف التحولات الراهنة في منطقة الساحل أن التهديد الإرهابي لم يعد نشاطاً مسلحاً محدوداً، بل تحول إلى أزمة إقليمية مركبة تتداخل فيها هشاشة الدولة، وضعف الحوكمة، وتراجع التنمية، والجريمة المنظمة، وتبدّل الشراكات الدولية. فمنذ أزمة مالي عام 2012 امتد العنف من شمال مالي إلى وسطها ثم إلى بوركينا فاسو وغرب النيجر، وبدأ يضغط على دول خليج غينيا مستفيداً من الحدود الرخوة والفراغات المؤسسية وشبكات التهريب والنزاعات المحلية وفقدان الثقة بين المجتمعات ومؤسسات الدولة.

وتوضح هذه التحولات أن الجماعات الإرهابية لم تعد تعتمد على الهجمات العسكرية فحسب، بل باتت تبني نفوذاً محلياً عبر تقديم نفسها أحياناً كبديل أمني أو قضائي أو اقتصادي. كما تمثل الجريمة المنظمة رافعة أساسية لاستمرار التهديد، إذ يوفر تهريب السلاح والوقود والذهب والبشر والمخدرات مصادر تمويل وحركة وخدمات لوجستية للجماعات الإرهابية. ويزيد ضعف الحوكمة من عمق الأزمة، حيث يدفع غياب الخدمات والفساد والبطالة والنزاعات على الموارد بعض الشباب إلى اقتصاد العنف بدوافع مادية واجتماعية أكثر من الدوافع الأيديولوجية.

وفي المقابل، لم ينجح تبدُّل الشركاء الخارجيين بعد تراجع الحضور الفرنسي والغربي وصعود روسيا وتركيا في تغيير جوهر الأزمة، لأن المقاربات الأمنية التقليدية تظل محدودة ما لم ترتبط بإصلاح قطاع الأمن وبناء الثقة والتنمية وتجفيف مصادر التمويل غير المشروع. وفي هذا السياق، تبرز أهمية الدور الإماراتي باعتباره دوراً متوازناً يجمع بين دعم مكافحة الإرهاب والتنمية والعمل الإنساني وبناء الشراكات بما يتوافق مع حاجة الساحل إلى شركاء يدعمون الأمن دون إغفال التنمية والمجتمعات المحلية.

وفي المحصلة، يتوقف مستقبل الأمن في الساحل على تبني مقاربة شاملة تربط مكافحة الإرهاب بالحوكمة والتنمية والتعاون الإقليمي والدولي، ولا تكتفي بمواجهة الجماعات الإرهابية، بل تعالج البيئة التي تسمح بظهورها واستمرارها. وتكتسب المقاربة الإماراتية أهميتها من قدرتها على دعم هذا المسار عبر ربط الأمن بالاستقرار والتنمية وبناء الصمود المحلي، بما يعزز فرص بناء حلول عملية طويلة المدى تقلل قابلية المجتمعات للاختراق، وتدعم حضور الدولة، وتحد من تمدد الإرهاب والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا بصورة مستدامة.

أولاً: تحولات التهديد الإرهابي في الساحل

شهد التهديد الإرهابي في منطقة الساحل تحولات نوعية خلال العقد الأخير، إذ انتقل من أزمة متركزة في شمال مالي إلى تهديد إقليمي واسع يتداخل مع الجريمة المنظمة، والفراغات الحدودية، وضعف الحوكمة، وتراجع فاعلية الأطر الأمنية التقليدية. ويكشف هذا التحول أن الجماعات الإرهابية لم تعد تتحرك وفق نمط ثابت، بل باتت أكثر قدرة على التكيف والانتشار واستغلال الهشاشة المؤسسية والاجتماعية في دول الساحل وغرب أفريقيا.

1- تمدُد الأزمة من شمال مالي إلى الساحل الأوسط

بدأت المرحلة المفصلية لأزمة توسع التهديدات الإرهابية في الساحل مع تفجر الأزمة في مالي عام 2012 وسيطرة الجماعات الإرهابية على مدن رئيسية في الشمال مثل تمبكتو وجاو وكيدال قبل أن تتوسع التهديدات لاحقاً إلى وسط مالي ثم إلى بوركينا فاسو وغرب النيجر. ويعكس هذا الانتقال قدرة الجماعات الإرهابية على تجاوز الضربات العسكرية الأولى، والتحرك نحو مناطق أكثر هشاشة من الناحية الأمنية والمؤسسية، ولا سيما في المثلث الحدودي بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر.

2- تمدد التهديدات الإرهابية نحو دول خليج غينيا

لم يعد نشاط التنظيمات الإرهابية محصوراً في دول الساحل الأوسط، بل بدأت هذه التنظيمات في اختبار مسارات تمدد جديدة نحو دول خليج غينيا ولا سيما بنين وتوجو وكوت ديفوار، مع تزايد المخاوف من امتداد التهديد نحو دول ساحلية أخرى في غرب أفريقيا، بما فيها غانا. ويكشف هذا التحول خطورة انتقال الإرهاب من الدول الهشة تقليدياً إلى دول ساحلية أكثر ارتباطاً بالتجارة والموانئ والممرات الاقتصادية في غرب أفريقيا مما يزيد من احتمال تحول التهديد إلى أزمة إقليمية أوسع تتجاوز الحدود الصحراوية وشبه الصحراوية.

3- تعدد التنظيمات الإرهابية وتداخل ساحات النشاط

أصبح المشهد الإرهابي في الساحل أكثر تعقيداً بفعل تعدد التنظيمات الفاعلة وتداخل مناطق نفوذها، إذ تنشط جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، وتمتد تأثيراتها إلى بعض دول خليج غينيا، بينما يتحرك تنظيم داعش في الساحل في شرق مالي وغرب النيجر، ويواصل تنظيم داعش في "ولاية غرب أفريقيا" نشاطها في نطاق حوض بحيرة تشاد. ويؤدي هذا التعدد إلى تعقيد المواجهة، لأن كل تنظيم يمتلك شبكاته المحلية ومصادر تمويله وأنماط تجنيده ومساراته العملياتية الخاصة.

4- تحول الجماعات الإرهابية إلى شبكات مرنة

لم تعد الجماعات الإرهابية في الساحل تعمل وفق نموذج التنظيم المركزي أو السيطرة الثابتة على الأرض فحسب، بل تطورت إلى شبكات مرنة تعتمد على خلايا محلية وتحالفات تكتيكية وقيادات ميدانية تتخذ القرارات وفق ظروف كل منطقة. ويمنح هذا النمط الجماعات

الإرهابيـة قدرة أكبر علـى امتصـاص الضربـات الأمنيـة، والانتقـال بين المنـاطق، والاختفـاء داخل المجتمعـات المحليـة بمـا يجـعل القضـاء عليهـا عسكريـاً أكثر صعوبـة من مواجهـة تنظيمـات تقليديـة ذات هيـاكل واضحـة ومواقـع ثابتـة.

5- استغلال التكنولوجيا في التجنيد والاستطلاع والدعاية

أضـاف التطور التكنولوجـي بـعداً جديداً للتـهديد الإرهابـي في السـاحل، حيث أصبحت الجماعات الإرهابيـة تستخدم وسـائل التواصل الاجتماعـي والتطبيقـات المشـفرة فـي التواصل والتجنيد، وتوظف المسيرات التجاريـة فـي الاستطلاع ورصد تحركات القوات، كمـا تـعتمد علـى الدعاية الرقميـة بلغـات محليـة لتـعزيز حضورهـا داخل المجتمعـات الطرفيـة، ويكشف ذلك أن الإرهـاب فـي السـاحل لم يـعد ظـاهرة منخفضـة التقنيـة، بل أصبـح أكثر قدرة علـى دمـج أدوات رقميـة وتكتيكيـة تـعزز الانتشـار والتـأثير والمنـاورة.

6- تداخل الإرهاب مع النزاعات المحلية والفراغات المؤسسية

تستفيد الجماعـات الإرهابيـة من ضـعف حضور الدولـة فـي المنـاطق النائيـة والنزاعـات المحلية علـى الأرض والميـاه والمراعـي وفـقدان الثقـة بين السكان والمؤسسـات الرسميـة. وفـي هذه البيئـة، لا تظـهر الجماعـات الإرهابيـة بوصفهـا "قوةَ عنف" فحسب، بل أحيانـاً تحـاول تـقديم نفسـها كطرف يتدخل فـي تسويـة النزاعـات أو حمايـة طرق التجـارة أو فرض قواعد محليـة بديلـة بمـا يمنحهـا نـفوذاً اجتماعيـاً يتجـاوز قدراتهـا العسكريـة. ولذلك، فـإن تحولات الإرهـاب فـي السـاحل لا تـعكس فـقط تطوراً تنظيميـاً، بل تكشف أيضـاً عن أزمـات متشـابكة فـي مجـالات الأمن والحوكمـة والتنميـة تسمـح لـهذه التنظيمـات بإعـادة إنتـاج نفسـها.

ثانياً: تداعيات الجريمة المنظمة والاقتصاد غير المشروع

تمثل الجريمـة المنظّمـة أحد الـعوامل الرئيسيـة التـي تـفسر قدرة الجماعـات الإرهابيـة فـي السـاحل علـى الاستمرار والتكيف رغم الضـغوط الأمنيـة، فالإرهـاب فـي المنطقـة لا يـعتمد فـقط علـى الحواضن الأيديولوجيـة أو هشاشـة الحدود، بل يستند أيضـاً إلـى اقتصـاد غير مشروع يوفر التمويل والحركـة والإمداد والـقدرة علـى شراء الولاءات المحليـة ممـا يجـعل العلاقـة بين الإرهـاب والجريمـة المنظمـة جزءاً من بنيـة الأزمـة لا مجرد عـامل مسـاعد.

1- تحول الجريمة المنظمة إلى مصدر تمويل رئيسي للإرهاب

تـعتمد الجماعـات الإرهابيـة فـي السـاحل علـى مصـادر تمويل متنوعـة ترتبط بالاقتصـاد غير المشروع، مثل تـهريب الذهب والوقود والسلاح والمخدرات والبشر وفرض الإتـاوات علـى طرق الـعبور والأسواق المحليـة. ويمنـح هذا التنوع الجماعـات الإرهابيـة قدرة علـى تـعويض خسـائرها وتمويل عملياتهـا وتجنيد عنـاصر جديدة بمـا يجـعل استـهداف العنـاصر الإرهابيـة وحده غير كافٍ إذا ظـلت قنوات التمويل والتـهريب مفتوحـة.

2- استغلال الذهب والموارد الطبيعية في تمويل الإرهاب

يمثل الذهب -خصوصاً في مناطق التعدين غير النظامي- أحد أبرز الموارد التي تستغلها الجماعات الإرهابية في الساحل، فسهولة نقله وتسييله وضعف الرقابة على مواقع استخراجه يسمح للجماعات الإرهابية بفرض ضرائب وإتاوات، أو السيطرة على بعض مسارات التهريب، أو توفير الحماية لشبكات التعدين غير المشروع، وبذلك يتحول مورد اقتصادي محلي إلى أداة لتمويل الإرهاب والاستفادة من شبكات التهريب في تأمين الحركة عبر الحدود.

3- توظيف شبكات التهريب في الحركة والإمداد

لا تقتصر استفادة الجماعات الإرهابية من شبكات التهريب على التمويل فحسب، بل تمتد إلى تأمين الحركة والإمداد عبر الحدود. تستفيد الجماعات الإرهابية بدرجات متفاوتة من الاقتصادات غير المشروعة وشبكات التهريب، سواء عبر فرض الإتاوات والضرائب، أو تأمين طرق العبور، أو الاستفادة من شبكات لوجستية وتجارية قائمة، دون أن يعني ذلك بالضرورة سيطرتها المباشرة على جميع أنشطة الاتجار غير المشروع. ويعني ذلك أن الجغرافيا المفتوحة في الساحل لا تعمل وحدها لصالح الإرهاب، بل تزداد خطورتها حين تتكامل مع شبكات تهريب راسخة عابرة للدول.

4- بناء علاقة مصلحية بين الإرهابيين وشبكات الجريمة

تقوم العلاقة بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة على تبادل المنافع أكثر من الاندماج الكامل، فالشبكات الإجرامية تحتاج إلى الحماية وتسهيل المرور في مناطق ضعف الدولة، بينما تحتاج الجماعات الإرهابية إلى التمويل والمواد اللوجستية وخطوط الحركة. ويخلق هذا التداخل مصالح مشتركة تجعل مكافحة الإرهاب مرتبطة بتفكيك شبكات الجريمة، لا بمجرد تنفيذ عمليات عسكرية ضد الجماعات الإرهابية.

5- تأثير الاقتصاد غير المشروع على سلطة الدولة

يسهم انتشار الاقتصاد غير المشروع في إضعاف الدولة من الداخل لأنه يخلق مراكز نفوذ بديلة، ويزيد من انتشار الفساد، ويقوض الثقة في المؤسسات، ويدفع بعض السكان إلى الاعتماد على أنشطة غير رسمية أو غير قانونية باعتبارها مصدر دخل أساسياً. وفي هذه البيئة تصبح الجماعات الإرهابية قادرة على تقديم نفسها بوصفها حامياً أو وسيطاً أو منظماً لبعض الأنشطة المحلية بما يمنحها نفوذاً اجتماعياً واقتصادياً يتجاوز حدود الإرهاب المسلح.

6- صعوبة مكافحة الجريمة المنظمة دون توفير بدائل اقتصادية

على الرغم من ضرورة تفكيك شبكات الجريمة المنظمة، فإن التعامل الأمني وحده مع الاقتصاد غير المشروع قد يؤدي إلى نتائج عكسية إذا لم يتزامن مع توفير بدائل معيشية للسكان المحليين، فكثير من المجتمعات الطرفية في الساحل تعتمد على التجارة غير الرسمية أو التعدين الحرفي أو النقل الحدودي بسبب غياب فرص العمل والخدمات. ولذلك، فإن تجفيف مصادر تمويل الإرهاب يجب أن يقترن بسياسات تنموية توفر دخلاً مشروعاً، وتدمج المناطق الهشة في الاقتصاد الرسمي، وتقلل اعتماد السكان على شبكات التهريب والجماعات الإرهابية.

ثالثاً: الحوكمة الهشة وبيئة التجنيد المحلي

تمثل الحوكمة الهشة أحد العوامل البنيوية التي تفسر تمدد الإرهاب في منطقة الساحل، إذ لا تتحرك الجماعات الإرهابية في فراغ أمني فحسب، بل تستغل ضعف مؤسسات الدولة وغياب الخدمات العامة وانتشار الفساد وتراجع الثقة بين المواطن والسلطة. ومن ثمّ فإن معالجة الإرهاب في الساحل لا تقتصر على ملاحقة الجماعات الإرهابية، بل تتطلب إعادة بناء حضور الدولة في المناطق الطرفية بصورة عادلة وفعالة.

1- تراجع حضور الحكومات في المناطق النائية

تعاني مناطق واسعة في الساحل من ضعف حضور الدولة، ولا سيما في المناطق الحدودية والريفية البعيدة عن المراكز الحضرية، وهو ما يخلق فراغاً مؤسسياً تستغله الجماعات الإرهابية لفرض نفوذها. ففي ظل غياب الشرطة والمحاكم والخدمات والإدارة المحلية الفعالة تقدّم الجماعات الإرهابية نفسها باعتبارها سلطة مزعومة، سواء عبر فرض الأمن أو إدارة النزاعات أو التحكم في طرق التجارة بما يعزز قدرتها على التغلغل داخل المجتمعات المحلية.

2- ضعف الخدمات العامة كمدخل للتطرف

يسهم غياب الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والعدالة والبنية التحتية في تعميق شعور السكان بالتهميش، ويجعل المجتمعات المحلية أكثر قابلية الاختراق من قِبل الجماعات الإرهابية، فحين يعجز السكان عن الوصول إلى خدمات الدولة تستغل هذه الجماعات هذا الفراغ لبناء نفوذ اجتماعي، أو تقديم وعود بالحماية والدخل، أو تصوير نفسها بديلاً مزعوماً للنظام الرسمي، وهو ما يوسع البيئة الحاضنة للتجنيد والتطرف.

3- تفشي الفساد وفقدان الثقة في الدولة

لا يؤدي الفساد إلى إضعاف كفاءة المؤسسات فحسب، بل يقوض شرعية الدولة في نظر المواطنين، وخصوصاً في المناطق التي تشعر بأنها محرومة من الموارد والفرص، وكلما زاد الشعور بأن الدولة غائبة أو فاسدة أو منحازة، ازدادت قدرة الجماعات الإرهابية على توظيف خطاب المظلومية ضد السلطة، وتقديم نفسها عبر خطاب يزعم أنها قوة قادرة على معاقبة الفاسدين أو حماية المهمشين حتى لو كان ذلك عبر العنف والإرهاب.

4- توظيف البطالة في استقطاب الشباب

تمثل البطالة وغياب الفرص الاقتصادية أحد أبرز مداخل التجنيد في الساحل، ولا سيما بين الشباب في المناطق الريفية والحدودية، فالجماعات الإرهابية لا تعتمد فقط على الخطاب الأيديولوجي بل تقدم أحياناً دخلاً أو حماية أو مكانة اجتماعية لمن ينضمون إليها بما يجعل التجنيد في كثير من الحالات مرتبطاً بالحاجة الاقتصادية أكثر من الاقتناع الفكري. ولذلك، فإن خلق فرص عمل حقيقية للشباب يمثل جزءاً أساسياً من مكافحة الإرهاب وليس مجرد سياسة تنموية منفصلة.

5- استغلال النزاعات المحلية على الموارد

تستفيد الجماعات الإرهابية من النزاعات بين الرعاة والمزارعين والصراعات على الأرض والمياه والمراعي لتوسيع نفوذها داخل المجتمعات المحلية، فهي قد تنحاز إلى طرف ضد آخر، أو تتدخل كوسيط، أو تستغل شعور بعض المجموعات بالظلم لتجنيد عناصر جديدة، ويؤدي هذا التداخل إلى تحويل النزاعات المحلية من خلافات اجتماعية أو اقتصادية إلى مصادر مستمرة للعنف والتطرف بما يزيد تعقيد الأزمة الأمنية في الساحل.

6- الانقلابات وعدم الاستقرار السياسي

أسهمت الانقلابات العسكرية والأزمات السياسية في دول الساحل في زيادة هشاشة البيئة الأمنية لأنها أعادت ترتيب أولويات الدولة حول البقاء السياسي والأمن العاجل، وأضعفت القدرة على بناء سياسات طويلة المدى للتنمية والحوكمة، كما أدت هذه التحولات إلى توتر العلاقات مع بعض الشركاء الإقليميين والدوليين، وإلى إعادة تشكيل الأطر الأمنية في المنطقة بما أتاح للجماعات الإرهابية استغلال فترات الانتقال السياسي لتوسيع نشاطها.

7- ضرورة إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع

تكشف أزمة الساحل أن مكافحة الإرهاب لن تنجح من دون ترميم العلاقة بين الدولة والمجتمعات المحلية، خاصةً في المناطق الطرفية. ويتطلب ذلك تحسين الخدمات، وتعزيز العدالة، ومكافحة الفساد، وإشراك القيادات المحلية، وتوفير فرص اقتصادية للشباب، وتجنب الممارسات الأمنية التي قد تزيد الغضب أو الشعور بالانتقام، فكلما أصبحت الدولة أكثر حضوراً وعدالة وفاعلية تراجعت قدرة الجماعات الإرهابية على تقديم نفسها بديلاً أو وسيطاً داخل المجتمعات المحلية.

رابعاً: التنافس الدولي وإعادة تشكيل معادلات الأمن في الساحل

يعد التنافس الدولي أحد العوامل المؤثرة في مسارات الأمن والاستقرار في الساحل، إذ لم تعد الأزمة محصورة في مواجهة بين دول المنطقة والجماعات الإرهابية، بل باتت مرتبطة بإعادة ترتيب النفوذ الخارجي بعد تراجع الحضور الفرنسي والغربي وصعود أدوار قوى أخرى مثل روسيا وتركيا. ويكشف هذا التحول أن معادلة الأمن في الساحل لم تعد تتحدد فقط بقدرات الجيوش الوطنية، بل أيضاً بطبيعة الشراكات الخارجية، وتوازنات القوى الدولية، وقدرة دول المنطقة على إدارة علاقاتها مع الشركاء دون الوقوع في تنافس يفاقم الأزمة.

1- تراجع النفوذ الفرنسي والغربي التقليدي

شهدت منطقة الساحل تراجعاً واضحاً في الحضور الفرنسي والغربي بعد سنوات من التدخل العسكري والأمني الذي لم ينجح في تحقيق استقرار مستدام أو وقف تمدد الجماعات الإرهابية، فقد أدى استمرار العنف وتصاعد الانتقادات المحلية للوجود العسكري الأجنبي وتنامي خطاب السيادة الوطنية إلى إنهاء أو تقليص الوجود الفرنسي في مالي وبوركينا فاسو والنيجر بالتوازي مع تراجع بعض المهام الأوروبية والأمريكية، ويعكس هذا التحول أزمة ثقة في المقاربات الغربية التقليدية أكثر مما يعكس انتهاء الحاجة إلى الدعم الخارجي.

2- صعود روسيا كشريك أمني بديل

استفـادت روسيـا من تراجـع النـفوذ الغربـي ومن رغبـة بـعض حكومـات السـاحل فـي تنويـع شراكاتهـا الأمنيـة وقدمت نفسـها بوصفهـا بديلاً قـادراً علـى دعم الأنظمـة الانتقاليـة فـي مواجهـة الإرهـاب والتمرد دون الشروط السياسيـة التـي يفرضهـا الشركاء الـغربيون، وتـقوم المقاربـة الروسيـة بدرجـة كبيرة علـى الدعم الأمنـي المبـاشر وشركات الأمن الخاصـة والتعاون العسكري والدعم السياسـي فـي المحـافل الدوليـة. غير أن هذا الصـعود لم يـغير حتـى الآن جوهر المشـهد الأمنـي، لأن استمرار التـهديدات الإرهابيـة يكشف أن استبدال شريك خارجـي بـآخر لا يكفـي لمعالجـة جذور الأزمـة المرتبطـة بالحوكمـة والتنميـة والثقـة المحليـة.

3- توسع الدور التركي في المجال الأمني والدفاعي

برزت تركيـا بوصفهـا فـاعلاً صـاعداً فـي السـاحل وغرب أفريقيـا من خلال اتفاقيـات التعـاون الـعسكري وتوريد المـعدات الدفاعيـة والتدريب وتوسيـع الحضور الدبلوماسـي والاقتصـادي. وتـقدم أنـقرة نفسـها كشريك غير غربـي لا يحمل الإرث الاستعمـاري نفسـه قـادر علـى تلبيـة احتياجـات أمنيـة عمليـة لدول المنطقـة. غير أن الدور التركـي، رغم أهميتـه، يظل محكومـاً بحدود المقاربـات الأمنيـة ذاتهـا، فالتعـاون الـعسكري يمكن أن يحسن قدرات بـعض الجيوش لكنـه لا يعالـج وحده ضـعف الخدمـات، ولا يحل مشكلات النزاعـات المحليـة، ولا يجـفف شبكات الجريمـة المنظمـة التـي تـغذي الجماعـات الإرهابيـة.

4- تراجع فاعلية الأطر الإقليمية والدولية التقليدية

تزامن التنـافس الدولـي مـع تراجـع فاعليـة بـعض الأطر التـي كانت تشكل أسـاس التعـامل مـع أزمـة السـاحل، مثل بعثـة الأمم المتحدة فـي مالـي، ومجموعـة السـاحل الخمس، وبـعض أدوار إيكواس والاتحـاد الأفريقـي. فـقد واجـهت هذه الأطر تحديـات تتعـلق بنـقص التمويل، وضـعف الـقدرات، وتـغير الأنظمـة السياسيـة، وتراجـع التوافق بين الدول الأعضـاء، فضلاً عن محدوديـة الـقدرة علـى الاستجابـة السريعـة للتـهديدات العـابرة لـلحدود. ويعنـي ذلك أن الأزمـة لا ترتبط بتبدل الشركاء الخـارجيين فحسب، بل أيضـاً بضـعف البنيـة الإقليميـة القـادرة علـى تنسيق الاستجابـة.

5- ظهور تحالف دول الساحل كإطار بديل

جـاء تحـالف دول السـاحل بين مالـي وبوركينـا فـاسو والنيجر كمحاولـة لإنتـاج إطـار إقليمي بديل يـقوم علـى التضـامن الأمنـي والسياسـي بين الدول الثلاث فـي مواجهـة الإرهـاب والضـغوط الخارجيـة. ويـعكس هذا التحـالف رغبـة دول السـاحل الأوسط فـي امتلاك زمـام المبـادرة، وتنسيق العمليـات، وتوحيد المواقف الدبلوماسيـة، وتطوير آليـات تمويل ذاتـي. ومـع ذلك، يظل التحـالف فـي مرحلـة اختبـار، لأنـه يواجـه تحديـات تتعـلق بـالموارد، والـقدرات العسكريـة، والتنسيق المؤسسـي، وإمكانيـة تجنب القطيعـة مـع الأطر الأفريقيـة الأوسـع. حولت الدول الثلاث، مالـي وبوركينـا فـاسو والنيجر، من إطـار تحـالف دول السـاحل إلـى كونفدراليـة دول السـاحل فـي يوليو 2024، ودخل انسحابهـا الرسمـي من المجموعـة الاقتصاديـة لدول غرب أفريقيـا (إيكواس) حيز التنـفيذ فـي 29 ينـاير 2025

6- تحول الساحل إلى ساحة لصراع النفوذ

يحمل تعدد الشركاء الخارجيين فرصة لدول الساحل لتنويع مصادر الدعم لكنه يحمل في المقابل خطر تحويل المنطقة إلى ساحة تنافس بين القوى الدولية والإقليمية، فإذا غلبت الحسابات الجيوسياسية على منطق التنسيق، فقد يؤدي ذلك إلى ازدواجية المبادرات وتضارب الأولويات وإضعاف العمل الجماعي ضد الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي هذه الحالة، تصبح الجماعات الإرهابية هي المستفيد الأكبر من تشتت الشركاء وانشغالهم بحسابات النفوذ بدلاً من بناء مقاربة مشتركة للأمن والتنمية.

7- الحاجة إلى شراكات متوازنة مع القوى الخارجية

تكشف إعادة تشكيل معادلات الأمن في الساحل أن المطلوب ليس استبدال الشركاء وإنما بناء شراكات متوازنة تخدم أولويات دول المنطقة ومجتمعاتها، فالأمن المستدام لا يتحقق عبر الدعم العسكري وحده، بل من خلال تنويع منظم للشراكات وتنسيق إقليمي فعال وربط الأمن بالتنمية والحوكمة وبناء المؤسسات. وفي هذا السياق، تبرز أهمية الشركاء القادرين على دعم مقاربات عملية تجمع بين مكافحة الإرهاب والتنمية والعمل الإنساني بما يقلل من مخاطر تحويل الساحل إلى مساحة تنافس دولي مفتوح.

خامساً: حدود فاعلية السياسات الأمنية التقليدية

أظهرت تجربة الساحل خلال العقد الأخير أن السياسات الأمنية التقليدية لم تعد كافية لاحتواء التهديدات الإرهابية أو منع تمددها، فرغم أهمية العمليات العسكرية والتدريب وبعثات حفظ السلام والأطر الإقليمية، فإن الأزمة أثبتت أنها أعمق من مجرد خلل أمني لأنها ترتبط بضعف الدولة وشبكات الجريمة المنظمة والفقر والبطالة وتراجع الثقة بين المجتمعات والمؤسسات. ولذلك، فإن أي مقاربة لا تجمع بين الأمن والتنمية والحوكمة ستظل قادرة على احتواء مؤقت للتهديد دون معالجة شروط استمراره.

1- إخفاق التدخلات العسكرية في إنتاج استقرار مستدام

أسهمت بعض التدخلات العسكرية في منع انهيار كامل لبعض المناطق أو إضعاف قدرات الجماعات الإرهابية مؤقتاً، لكنها لم تنجح في إنتاج استقرار طويل المدى. فقد أدت العمليات الفرنسية والأدوار الغربية إلى احتواء بعض التهديدات في مراحل محددة، غير أن العنف تمدد لاحقاً من شمال مالي إلى وسطها ثم إلى بوركينا فاسو والنيجر ودول خليج غينيا. ويعني ذلك أن النجاح العسكري الجزئي لا يتحول تلقائياً إلى استقرار سياسي ومجتمعي إذا لم يرتبط ببناء المؤسسات، وتحسين الخدمات، ومعالجة جذور التجنيد والتمويل.

2- محدودية بعثات التدريب وبناء القدرات

ركزت بعض المقاربات الدولية على تدريب الجيوش وقوات الأمن وتقديم الدعم الفني والاستخباراتي وبناء قدرات المؤسسات الأمنية، غير أن هذه الجهود اصطدمت بتقلبات

سياسيـة وضـعف الثقـة فـي بـعض الشركاء الخـارجيين وتـغير أنظمـة الحكم وحسـاسية الوجود الأجنبـي، كمـا أن التدريب وحده لا يكفـي إذا لم يـقترن بـإصلاح قطـاع الأمن وتحسين علاقـة الـقوات بالمجتمعـات المحليـة وتـعزيز الانضبـاط وحمايـة المدنيين لأن أي انتهـاكات أو أخطـاء ميدانيـة قد تدفـع السكان إلـى الحيـاد السلبي أو التعـاون الاضطراري مـع الجماعـات الإرهابيـة.

3- تراجع فاعلية الأطر الأممية والإقليمية

كشـفت تجربـة بعثـة الأمم المتحدة فـي مالـي، ومجموعـة السـاحل الخمس، وبـعض أدوار "إيكواس" والاتحـاد الأفريقـي عن حدود الأطر الأمميـة والإقليميـة فـي التعـامل مـع أزمـة شديدة التعـقيد، فـقد واجـهت هذه الأطر تحديـات تتعـلق بنـقص التمويل وضـعف الـقدرات اللوجستيـة واتسـاع مسرح العمليـات وتـغير الأنظمـة السياسيـة وتراجـع التوافق بين الدول الأعضـاء، كمـا أدى انسحـاب بـعض الدول من الأطر التقليديـة إلـى خـلق فراغ جغرافـي واستراتيجـي بمـا أضـعف التنسيق الإقليمـي فـي مواجهـة تـهديدات عـابرة لـلحدود.

4- اختزال الإرهاب في أبعاده العسكرية

أحد أبرز حدود المقاربـات التقليديـة أنهـا تعاملت مـع الإرهـاب غالبـاً بوصفـه تـهديداً عسكريـاً، بينمـا تكشف تجربـة السـاحل أنـه أزمـة حوكمـة وتنميـة أيضـاً، فالجماعـات الإرهابيـة تستـفيد من ضـعف الدولـة وانهيـار الخدمـات والبطالـة والنزاعـات المحليـة وشبكات التـهريب، ولا يكفـي استـهداف عناصرهـا الإرهابيـة إذا ظـلت البيئـة التـي تنتـج التجنيد والتمويل قائمـة. ولذلك، فـإن الحـلول العسكريـة قد تقـلص نشـاط الجماعـات الإرهابيـة مؤقتـاً، لكنهـا لا تمنـع عودتهـا إذا لم تُعالـج أسبـاب الفـقر والتـهميش وغيـاب العدالـة والثقـة.

5- عدم كفاية مكافحة الإرهاب دون تفكيك "اقتصاد العنف"

لم تتعـامل بـعض المقاربـات الأمنيـة بالفاعليـة الكافيـة مـع العلاقـة بين الإرهـاب والجريمـة المنظمـة، رغم أن شبكات التـهريب والذهب غير المشروع والوقود والسلاح والبشر توفر للجماعـات الإرهابيـة التمويل والحركـة والإمداد. ولذلك، فـإن عمليـات مكافحـة الإرهـاب التي لا تتزامن مـع تـعطيل طرق التـهريب ومراقبـة التـعدين غير النظامـي وتجـفيف الإتـاوات ومكافحـة غسيل الأموال تظل محدودة الأثر، فالجماعـات الإرهابيـة التـي تمتـلك اقتصـاداً موازيـاً تستطيـع إعـادة بنـاء قدراتهـا حتـى بـعد تعرضهـا لخسـائر ميدانيـة، وهو مـا يزيد من أثر الارتداد الذي يعـقب عمليـات مكافحـة الإرهـاب.

6- ضعف الربط بين الأمن والتنمية والمصالحة

لا يمكن فصل الأمن عن التنميـة والمصالحـة المجتمعيـة لأن الـعنف فـي السـاحل يتـغذى علـى النزاعـات المحليـة وغيـاب الـفرص وضـعف الخدمـات وفـقدان الثقـة بين الدولـة والمواطنين. ولذلك، فـإن السياسـات الأكثر قابليـة للنجـاح هـي التـي تجمـع بين مكافحـة الإرهـاب ودعم التنمية المحليـة وتحسين التعـليم وفرص الـعمل وإصلاح الإدارة وتسويـة النزاعـات علـى الموارد. وقد أكدت مواد الحلقـة ضرورة الانتقـال من "مقاربـة عسكريـة صرفـة" إلـى مقاربـات أكثر شمولاً تـقوم علـى الاحتواء الاجتماعـي والتنميـة المستدامـة وإصلاح قطـاع الأمن وحمايـة المدنيين.

7- الحاجة إلى شراكات دولية متعددة في إدارة الأمن

تكشف حدود المقاربات التقليدية أن دول الساحل تحتاج إلى دعم خارجي، لكنها تحتاج -في الوقت ذاته- إلى امتلاك زمام المبادرة في تحديد أولوياتها الأمنية والتنموية. فالمساعدات العسكرية أو الفنية التي تُدار من الخارج دون مراعاة السياق المحلي قد تفقد شرعيتها وتتحول إلى مصدر توتر. ومن هذا المنطلق، فإن المطلوب هو نقل العلاقة مع الشركاء الخارجيين من التبعية إلى الشراكة القائمة على المنافع المتبادلة مع تعزيز التعاون الإقليمي الأفريقي ودعم الحكومات والمجتمعات المحلية معاً، وربط بناء القدرات بالمشروعات التنموية سريعة الأثر والمصالحة المجتمعية.

سادساً: سياسات دولة الإمارات لتحقيق الاستقرار والتنمية

تكتسب سياسة دولة الإمارات تجاه منطقة الساحل أهمية خاصة لأنها تتحرك في مساحة تتجاوز الدعم الأمني المباشر إلى الجمع بين مكافحة الإرهاب والتنمية والعمل الإنساني وبناء الشراكات، ويعكس هذا التوجه إدراكاً بأن التهديد الإرهابي في الساحل لا يمكن احتواؤه عبر الأدوات العسكرية وحدها، بل يتطلب معالجة البيئة التي تنتج التطرف من خلال دعم قدرة الدول والمجتمعات على الصمود، وتعزيز التنمية وتوسيع فرص الاستقرار طويل المدى.

1- دعم مقاربة شاملة لمكافحة الإرهاب

تنطلق أهمية دور دولة الإمارات من تعاملها مع الإرهاب في الساحل باعتباره تهديداً أمنياً وتنموياً في الوقت ذاته وليس مجرد نشاط مسلح يمكن احتواؤه بعمليات عسكرية منفردة، فدولة الإمارات تؤكد في خطابها وتحركاتها أهمية دعم الأمن والاستقرار في أفريقيا والانخراط في الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب والتطرف مع ربط ذلك بدعم التنمية والاستجابة الإنسانية، ويمنح هذا الربط المقاربة الإماراتية طابعاً متوازناً لأنها لا تختزل الأمن في القوة، ولا تفصل مكافحة الإرهاب عن معالجة الفقر والهشاشة وضعف المؤسسات.

2- تعزيز التعاون مع دول الساحل وغرب أفريقيا

اتجهت دولة الإمارات إلى تعزيز علاقاتها مع دول الساحل وغرب أفريقيا ومنها مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد وبنين والسنغال من خلال مسارات سياسية وأمنية وتنموية متعددة، ويكشف هذا التوجه عن إدراك أهمية الساحل في معادلات الأمن الأفريقي والدولي، وخصوصاً مع تصاعد التهديدات العابرة للحدود وتزايد الحاجة إلى شركاء قادرين على دعم الاستقرار دون الارتباط بإرث استعماري أو شروط سياسية مباشرة. ومن ثم فإن الحضور الإماراتي يوفر نموذج شراكة عملية قائمة على المصالح المشتركة ودعم الاستقرار.

3- الانخراط في الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب

شـاركت دولـة الإمـارات فـي أطر دوليـة وإقليميـة معنيـة بمكافحـة الإرهـاب من بينهـا التحـالف الدولـي لمحاربـة تنظيم داعش، والتحـالف الإسلامـي العسكري لمحاربـة الإرهـاب، كمـا دعمت جـهود الاستـقرار فـي السـاحل من خلال المسـاهمة فـي تفـعيل قوة السـاحل الخمس وتـقديم دعم لوجستـي ومسـاندة بعثـات حـفظ السلام الأمميـة مثل بعثـة الأمم المتحدة فـي مالـي، وتكشف هذه التحركات أن الإمـارات لا تتعـامل مـع أمن السـاحل بوصفـه ملفـاً ثنائيـاً فـقط، بل بوصفـه جزءاً من جـهد جماعـي أوسـع لمواجهـة التـهديدات الإرهابيـة العـابرة لـلحدود.

4- ربط الدعم الأمني ببناء القدرات المحلية

تتضمن المقاربـة الإماراتيـة بـعداً يتعـلق بدعم الـقدرات الأمنيـة والعسكريـة لدول السـاحل وغرب أفريقيـا من خلال التدريب والتجـهيز والتعـاون الدفاعـي والمسـاندة اللوجستيـة، وتكتسب هذه المسـألة أهميـة لأن استعـادة الدولـة لقدرتهـا علـى ضبط الحدود وحمايـة المدنيين ومواجهـة الجماعـات الإرهابيـة تمثل شرطـاً أسـاسياً لاحتواء الإرهـاب، وترتبط القيمـة الأوسـع لـهذا الدعم بـإصلاح قطـاع الأمن وتـعزيز الانضبـاط وتحسين علاقـة الـقوات النظاميـة بالمجتمعـات المحليـة حتـى لا يتحول الأمن إلـى أداة صلبـة منفصلـة عن الثقـة المجتمعيـة.

5- توظيف التنمية كأداة للاستقرار

لا يـقتصر الدور الإماراتـي علـى الدعم الأمنـي، بل يمتد إلـى تمويل مشروعـات تنموية وإنسـانية فـي مجـالات الصحـة والتعـليم، والميـاه والطاقـة والبنيـة التحتيـة، إذ تـقدم دولـة الإمـارات لدول السـاحل مسـاعدات فـي مجـالات الرعايـة الصحيـة والميـاه والتعـليم والطاقـة، كما تعـهد صندوق أبوظبـي للتنميـة بتـقديم مسـاعدات ماليـة لمالـي لتمويل مشروعـات تنمويـة. وتكمن أهميـة هذا المسـار فـي أن التنميـة تمثل أداة وقائيـة ضد التطرف، لأنهـا تقـلص الفـقر والتـهميش، وتوفر بدائل للشبـاب بـعيداً عن اقتصـاد الـعنف والجماعـات الإرهابيـة.

6- تعزيز الدبلوماسية الإنسانية في بيئات الأزمات

تكتسب الدبلوماسيـة الإنسـانية الإماراتيـة أهميـة خاصـة فـي السـاحل ومحيطـه، حيث تتداخل التـهديدات الإرهابيـة مـع النزوح والجفـاف وانـعدام الأمن الغذائـي وتراجـع الخدمـات، فالمسـاعدات الطبيـة والغذائيـة ودعم اللاجئين والمجتمعـات المضيفـة لا تمثل استجابـة إنسـانية فحسب، بل تسـهم أيضـاً فـي تخـفيف الضـغوط التـي تستغلهـا الجماعـات الإرهابيـة فـي التجنيد وبنـاء النـفوذ. ولذلك، فـإن الـعمل الإنسـاني فـي هذه المنطقـة يتحول إلـى جزء من معادلـة الاستـقرار لأنـه يسـاعد المجتمعـات المتضررة علـى الصمود، ويحد من تحول الأزمـات الإنسـانية إلـى بيئـات حاضنـة لـلتطرف.

7- تقديم نموذج للشراكة بعيداً عن الاستقطاب الدولي

تأتـي أهميـة الدور الإماراتـي أيضـاً من أنـه يتحرك فـي منطقـة تشـهد تنافسـاً دولـياً متزايداً بين قوى غربيـة وروسيـا وتركيـا وشركاء آخرين، لكنـه لا يـقدم نفسـه باعتبـاره بديلاً لطرف آخر،

بل شريكاً داعماً للاستقرار والتنمية، ويمنح هذا الطابع المتوازن دولة الإمارات مساحة للحضور في بيئة حساسة لأن دول الساحل تحتاج إلى شركاء متنوعين دون تحويل المنطقة إلى ساحة تنافس مفتوح، وتكمن القيمة المضافة للمقاربة الإماراتية في دعم التعاون العملي وتجنب الاستقطاب وربط الأمن بالتنمية والعمل الإنساني.

8- تعميق المعرفة الميدانية والشراكات البحثية

يعتمد نجاح أي دور خارجي في الساحل على فهم دقيق للخريطة المحلية بما في ذلك الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب والنزاعات القبلية ومسارات الاقتصاد غير المشروع وأولويات المجتمعات المحلية. ومن هنا تبرز أهمية الشراكات البحثية بين مراكز التفكير والمؤسسات المحلية مثل التعاون بين مركز إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية وأكاديمية الساحل لدراسات السلام والأمن في مالي، فهذه الشراكات توفر معرفة ميدانية وتحليلية تساعد في تصميم تدخلات أكثر واقعية، وتدعم قدرة صناع القرار على ربط الأمن بالتنمية وفق فهم أعمق لسياق المنطقة.

9- الشراكة في بناء الصمود بالتوازي مع إدارة الأزمات

تسمح المقاربة الإماراتية بتقديم الدولة بوصفها شريكاً في بناء الصمود طويل المدى، وعدم الاكتفاء بإدارة الأزمة أو تقديم دعم مؤقت، فالجمع بين التعاون الأمني والمساعدات الإنسانية والاستثمارات التنموية وبناء القدرات يجعل الدور الإماراتي أكثر اتساقاً مع طبيعة أزمة الساحل المركبة. ومن هذا المنطلق، يمكن أن يسهم هذا الدور في دعم بيئة أكثر استقراراً في غرب أفريقيا، ولا سيما إذا جاء ضمن تنسيق إقليمي ودولي أوسع يحترم أولويات دول الساحل ويعزز قدرتها الذاتية على مواجهة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة.

سابعاً: الفرص والمخاطر أمام استقرار الساحل

تكشف تطورات الساحل أن المنطقة تقف أمام معادلة مركبة تجمع بين فرص يمكن البناء عليها ومخاطر قد تدفع الأزمة إلى مزيد من الاتساع. فمن ناحية، تزايد الوعي بحدود الحلول العسكرية وضرورة الربط بين الأمن والتنمية والحوكمة، ومن ناحية أخرى، لا تزال التنظيمات الإرهابية قادرة على التمدد مستفيدة من الجريمة المنظمة وضعف الدول وتراجع التنسيق الإقليمي وتنافس الشركاء الخارجيين. ولذلك، فإن استقرار الساحل سيعتمد على قدرة دول المنطقة وشركائها على تحويل الفرص القائمة إلى مسارات عملية وتقليل أثر المخاطر التي تعيد إنتاج التهديد.

1- تزايد الوعي بأهمية المقاربة الشاملة

تمثل القناعة المتزايدة بعدم كفاية الحلول العسكرية فرصة مهمة لإعادة صياغة الاستجابة لأزمة الساحل، فقد أثبتت التجربة أن العمليات الأمنية قد تحد من نشاط الجماعات الإرهابية مؤقتاً لكنها لا تعالج وحدها مشكلات الفقر والبطالة وغياب الخدمات وضعف الثقة في المؤسسات الحكومية وانتشار الجريمة المنظمة. ولذلك فإن الاتجاه نحو مقاربة تجمع بين

مكافحـة الإرهـاب والتنميـة والحوكمـة وبنـاء المؤسسـات ودعم المصالحـة المجتمعيـة يمكن أن يشكل مدخلاً أكثر واقعيـة لبنـاء استـقرار طويل المدى.

2- إمكانية إعادة بناء التعاون الإقليمي

رغم تراجـع فاعليـة بـعض الأطر التقليديـة، لا تزال هنـاك فرصـة لإعـادة بنـاء التعـاون الإقليمـي علـى أسس أكثر عمليـة ومرونـة. فالتنظيمـات الإرهابيـة تتحرك عبر الحدود ولا يمكن احتواؤها من خلال سياسات وطنيـة منفردة، وهو مـا يـفرض تـعزيز تبـادل المعلومـات وتنسيق الدوريـات الحدوديـة وضبط طرق التـهريب وتطوير آليـات إنذار مبكر مشتركـة، ويمكن لتحالفـات جديدة أو صيـغ تعـاون مرنـة بين دول السـاحل ودول غرب أفريقيـا أن تسـهم فـي سد الـفجوة التـي تركهـا تراجـع بـعض الآليـات السـابقة بشرط ألا تتحول إلـى أطر مغلقـة تزيد الانقسـام الإقليمـي.

3- الاتجاه لتنويع الشراكات الخارجية

يتيـح تنويـع الشراكات الخارجيـة لدول السـاحل هامشـاً أكبر لـلحصول علـى دعم أمنـي وتنموي وإنسـاني من أطراف متـعددة بدلاً من الاعتمـاد علـى شريك واحد أو نموذج واحد لـلتدخل. ويمكن أن يسـاعد هذا التنوع فـي تلبيـة احتياجـات مختلفـة، مثل التدريب الـعسكري وتمويل التنميـة ودعم البنيـة التحتيـة والـعمل الإنسـاني، غير أن هذه الفرصـة تظل مشروطـة بـقدرة دول السـاحل علـى إدارة علاقاتهـا الخارجيـة وفق رؤيـة واضحـة حتـى لا يتحول تـعدد الشركاء إلـى تنـافس غير منسق يربك الاستجابـة ويزيد تضـارب الأولويـات.

4- الاستعانة بدولة الإمارات لتحقيق التوازن

يمثل الحضور الإماراتـي فرصـة لدعم مقاربـة متوازنـة فـي السـاحل لأنـه يجمـع بين أبعـاد أمنيـة وتنمويـة وإنسـانية ولا يـقتصر علـى الدعم الـعسكري أو الأمنـي المبـاشر، فدولـة الإمـارات يمكن أن تسـهم فـي تـعزيز جـهود مكافحـة الإرهـاب ودعم الاستـقرار وتمويل مشروعـات تنمويـة وتـقديم مسـاعدات إنسـانية وبنـاء شراكات اقتصاديـة مـع دول غرب أفريقيـا، وتكتسب هذه المقاربـة أهميتهـا لأنهـا تتعـامل مـع السـاحل باعتبـاره مجـالاً يحتـاج إلـى بنـاء قدرة وصمود، لا مجرد سـاحة تـهديدات أمنيـة طارئـة.

5- أولوية احتواء تمدد الإرهاب لدول جديدة

فـي مقـابل هذه الـفرص، يتمثل أحد أخطر التحديـات فـي استمرار تمدد الجماعـات الإرهابيـة نحو منـاطق جديدة، ولا سيمـا دول خليـج غينيـا وحوض بحيرة تشـاد، فانتقـال التـهديد من شمـال مالـي إلـى وسطهـا ثم إلـى بوركينـا فـاسو والنيجر وتخوم الدول السـاحلية يـعكس قدرة التنظيمـات الإرهابيـة علـى فتـح جبهـات جديدة واستـغلال المنـاطق الحدوديـة الضعيفـة، وإذا لم يتم احتواء هذا التمدد مبكراً، فـقد تتحول دول كانت بـعيدة نسبيـاً عن مركز الـعنف إلـى سـاحات ضـغط إرهابـي مستمر بمـا يوسـع الأزمـة من السـاحل الأوسط إلـى غرب أفريقيـا الأوسـع.

6- تفكيك اقتصاد العنف والجريمة المنظمة

يمثل استمرار العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة خطراً جوهرياً على استقرار الساحل، لأن شبكات تهريب الذهب، والوقود، والسلاح، والمخدرات، والبشر توفر للجماعات الإرهابية التمويل والحركة والإمداد. وكلما ترسخت هذه الشبكات، أصبح الإرهاب أقل اعتماداً على الدعم الخارجي وأكثر قدرة على تمويل نفسه من الداخل. ويعني ذلك أن أي نجاح عسكري ضد الجماعات الإرهابية قد يبقى محدوداً إذا لم يترافق مع تفكيك اقتصاد العنف، وضبط الحدود، ومراقبة التعدين غير النظامي، وتجفيف الإتاوات، وتوفير بدائل اقتصادية للسكان المحليين.

7- مواجهة هشاشة الحوكمة وفقدان الثقة

يبقى ضعف الحوكمة أحد أكبر المخاطر التي تهدد فرص الاستقرار، لأن غياب تواجد السلطات الحكومية في المناطق النائية وضعف الخدمات والفساد والبطالة وفقدان الثقة في المؤسسات كلها عوامل تمنح الجماعات الإرهابية قدرة مستمرة على التجنيد وبناء النفوذ، وإذا لم تستطع الحكومات استعادة حضورها بصورة عادلة وفعالة، فإن أي تراجع مؤقت في نشاط الجماعات الإرهابية قد لا يتحول إلى استقرار دائم لأن البيئة التي تنتج التطرف ستظل قائمة وقابلة لإعادة إنتاج العنف.

8- الحد من التنافس الدولي غير المنسق

يحمل التنافس الدولي في الساحل خطراً مزدوجاً، فهو يوفر لدول المنطقة خيارات متعددة لكنه قد يحول الأزمة إلى ساحة نفوذ مفتوح بين قوى خارجية متنافسة، فإذا غلبت الحسابات الجيوسياسية على منطق التنسيق فقد يؤدي ذلك إلى ازدواجية المبادرات وتضارب السياسات وتراجع فاعلية الجهود الجماعية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي هذه الحالة، تصبح الجماعات الإرهابية المستفيد الأكبر من تشتت الشركاء وانشغالهم بصراعات النفوذ بدلاً من بناء استجابة مشتركة ومستدامة.

9- التعامل مع الضغوط المناخية والديموغرافية

تزيد الضغوط المناخية والديموغرافية من تعقيد الأزمة في الساحل، حيث يؤدي الجفاف والتصحر وتقلص الأراضي الصالحة للزراعة إلى تصاعد النزاعات على الموارد خاصة بين الرعاة والمزارعين، كما أن ارتفاع نسبة الشباب مع محدودية فرص العمل يجعل المجتمعات أكثر عرضة للتجنيد في الجماعات الإرهابية أو الانخراط في الاقتصاد غير المشروع. ولذلك، فإن تجاهل البعد المناخي والديموغرافي قد يؤدي إلى استمرار إنتاج بيئات محلية هشة حتى إذا تحسنت بعض المؤشرات الأمنية على المدى القصير.

10- الحاجة إلى تحويل الفرص إلى مسارات عملية

توضح معادلة الفرص والمخاطر أن استقرار الساحل لن يتحقق بمجرد الاعتراف بتعقيد الأزمة بل يتطلب تحويل هذا الإدراك إلى سياسات عملية، فالمطلوب هو ربط مكافحة الإرهاب بتجفيف مصادر التمويل، وربط الدعم الأمني بإصلاح قطاع الأمن، وربط التنمية

بالمنـاطق الأكثر هشاشـة، وربط الشراكات الخارجيـة بـالتنسيق الإقليمـي لا بالتنافس. وضمن هذا الإطـار، يمكن لـلدور الإماراتـي المتوازن أن يكون عـاملاً داعمـاً للاستـقرار إذا جرى توظيفـه ضمن مقاربـة أوسـع تجمـع بين الأمن والتنميـة والـعمل الإنسـاني وبنـاء الصمود المحلـي.

ثامناً: مسارات مقترحة للتحرك

تـفرض طبيعـة الأزمـة فـي السـاحل تبنـي مسـارات تحرك متكاملـة لا تـفصل بين الأمن والتنمية والحوكمـة والتعـاون الإقليمـي. فالجماعـات الإرهابيـة تستـفيد من الحدود الرخوة وشبكات الجريمـة المنظمـة وضـعف السـلطات المحليـة وغيـاب الخدمـات وتنـافس الشركاء الخـارجيين، وهو مـا يجـعل الاستجابـة الجزئيـة غير كافيـة. من هذا المنطـلق، فـإن التحرك الأكثر فاعليـة يجب أن يستـهدف تقليص قدرة الجماعـات علـى الحركـة والتمويل والتجنيد بـالتوازي مـع دعم بنـاء الدولـة والمجتمعـات المحليـة وتـعزيز الشراكات الدوليـة المنسـقة.

1- تعزيز التعاون الأمني والعسكري

تحتـاج دول السـاحل ودول الجوار إلـى تـعزيز التعـاون الأمنـي والـعسكري لمواجهـة تـهديدات عـابرة لـلحدود ولا تـلتزم بنطـاق وطنـي محدد، ويشمل ذلك تطوير آليـات تبـادل المعلومـات وتنسيق الدوريـات الحدوديـة وبنـاء قواعد بيانـات مشتركـة حول الجماعـات الإرهابيـة وشبكات التـهريب وتفـعيل نظم الإنذار المبكر لرصد تحركات التنظيمـات الإرهابيـة قبل تحولهـا إلى تهديد واسـع، ويكتسب هذا المسـار أهميـة خاصـة لأن ضـعف التنسيق بين الدول يمنـح الجماعـات الإرهابيـة مسـاحة للمنـاورة والانتقـال بين منـاطق الضـغط.

2- إصلاح قطاع الأمن وحماية المدنيين

لا يكفي رفع قدرات الجيوش وقوات الأمن من خلال التدريب والتجهيز، بل يجب أن يرتبط ذلك بـإصلاح قطـاع الأمن وتحسين علاقـة الـقوات النظاميـة بالمجتمعـات المحليـة. فحمايـة المدنيين وتقـليل الانتهـاكات وتـعزيز الانضبـاط وتطوير أجـهزة الأمن المحليـة تمثل عنـاصر رئيسيـة فـي منـع الجماعـات الإرهابيـة من استـغلال المظـالم الأمنيـة فـي التجنيد والدعايـة. ولذلك، فـإن بنـاء قوات أكثر كفـاءة يجب أن يسير بـالتوازي مـع بنـاء قوات أكثر قبولاً وثقـة داخل المجتمعـات الطرفية.

3- تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة

يـعد تـفكيك شبكات التمويل غير المشروع شرطـاً أسـاسياً لإضعـاف الجماعـات الإرهابيـة فـي السـاحل، خاصـة وأن هذه الجماعـات تـعتمد علـى تـهريب الذهب والوقود والسلاح والمخدرات والبشر وفرض الإتـاوات علـى طرق الـعبور والأسواق المحليـة، ويتطـلب ذلك تشديد الرقابـة علـى منـاطق التـعدين غير النظامـي ومكافحـة غسيل الأموال وتعـقب شبكات التـهريب العـابرة لـلحدود وتـعزيز التعـاون بين أجـهزة الأمن والجمـارك والسـلطات الماليـة، ولا يمكن تحـقيق أثر مستدام فـي مكافحـة الإرهـاب دون استـهداف الاقتصـاد الذي يمنـح الجماعـات الإرهابيـة الـقدرة علـى البقـاء والتكيف.

4- دعم الحوكمة والخدمات في المناطق الطرفية

ينبغي أن يرتبط التحرك الأمني بإعادة بناء حضور سلطات الدول في المناطق النائية والحدودية من خلال توفير الخدمات الأساسية وتعزيز العدالة المحلية وتحسين الإدارة ومكافحة الفساد وتوسيع قدرة السكان على الوصول إلى التعليم والصحة والبنية التحتية، فغياب السلطات الحكومية في هذه المناطق يسمح للجماعات الإرهابية بأن تقدم نفسها كبديل أمني أو قضائي أو اقتصادي. ولا تعني عودة الحكومات فقط نشر القوات، بل تعني حضوراً خدمياً وتنموياً عادلاً يحد من قابلية المجتمعات للاختراق.

5- إطلاق مشروعات تنموية سريعة الأثر

تحتاج المجتمعات المتضررة من الإرهاب إلى مشروعات ملموسة وسريعة الأثر تعيد الثقة في الدول القومية والشركاء مثل مشروعات المياه والكهرباء والطرق الريفية والمراكز الصحية وبرامج التدريب المهني ودعم المشروعات الصغيرة للشباب، وتكمن أهمية هذه المشروعات في أنها توفر بديلاً عملياً لاقتصاد العنف والتهريب، وتعيد ربط المناطق الطرفية بالاقتصاد الرسمي، وتمنح السكان مؤشرات مباشرة على أن الاستقرار يمكن أن ينعكس على حياتهم اليومية، ويعد هذا المسار ضرورياً حتى لا تبقى التنمية مجرد هدف بعيد المدى منفصل عن احتياجات المجتمعات المتضررة.

6- دعم المصالحة المجتمعية وتسوية النزاعات المحلية

تتطلب مواجهة الإرهاب في الساحل معالجة النزاعات المحلية التي تستغلها الجماعات الإرهابية في بناء النفوذ والتجنيد خاصة النزاعات على الأرض والمياه والمراعي والصراعات بين الرعاة والمزارعين والانقسامات القبلية والعرقية، ويقتضي ذلك دعم آليات الوساطة المحلية، وإشراك القيادات التقليدية والدينية والمجتمعية، وتطوير حلول عادلة لإدارة الموارد مع عدم الفصل بين المصالحة والعدالة، فكلما تقلصت النزاعات المحلية تراجعت قدرة الجماعات الإرهابية على توظيف المظالم وتحويلها إلى مسارات عنف وتجنيد.

7- تعزيز الوقاية الفكرية والثقافية من التطرف

ينبغي أن تتضمن الاستجابة للإرهاب في الساحل مساراً وقائياً يركز على مواجهة الدعاية المتطرفة ودعم التعليم وتمكين الخطاب الديني المعتدل وتعزيز دور القيادات المحلية في حماية الشباب من الاستقطاب، فالجماعات الإرهابية لا تعتمد على السلاح فحسب، بل تستخدم وسائل التواصل والتطبيقات المشفرة والرسائل المحلية وحملات التضليل لتجنيد العناصر وزعزعة الثقة في المؤسسات. ولذلك، فإن مواجهة التطرف تحتاج إلى أدوات فكرية وتعليمية ومجتمعية تتكامل مع الأمن والتنمية.

8- تنسيق أدوار الشركاء الخارجيين

يمثل تعدد الشركاء في الساحل فرصة إذا جرى تنظيمه، وخطراً إذا تحول إلى تنافس غير منسق. ولذلك، ينبغي تطوير آليات تنسيق بين الشركاء الإقليميين والدوليين لتجنب ازدواجية

المبـادرات وتضـارب الأولويـات، وضمـان أن يصب الدعم الخارجـي فـي بنـاء قدرات الدول والمجتمعـات لا فـي تـعميق الاعتمـاد علـى الخـارج، ويعنـي ذلك أن التعـاون الدولـي يجب أن يخدم رؤيـة إقليميـة ومحليـة واضحـة، بدلاً من تحويل السـاحل إلـى سـاحة تنـافس نـفوذ بين الـقوى المختلفـة.

9- الانتقال من إدارة الأزمة إلى بناء الصمود

يجب أن يكون الـهدف النهائـي لـلتحرك فـي السـاحل هو بنـاء قدرة الدول والمجتمعـات علـى الصمود لا مجرد إدارة التـهديدات الآنيـة، ويتطـلب ذلك ربط مكافحـة الإرهـاب بتـعزيز الحوكمـة، وربط الدعم الأمنـي بحمايـة المدنيين، وربط التنمية بالمنـاطق الأكثر هشاشـة، وربط الشراكات الخارجيـة بأولويـات محليـة واضحـة، فالجماعـات الإرهابيـة تستطيـع الـعودة كلمـا بـقيت البيئـة المنتجـة للـعنف قائمـة، أمـا بنـاء الصمود فيعنـي تقليص قدرة هذه الجماعـات علـى التجنيد والتمويل والحركـة وإعـادة إنتـاج نفوذهـا داخل المجتمعـات المحليـة.

الخاتمة

تكشف أزمـة السـاحل أن التـهديدات الإرهابيـة فـي غرب أفريقيـا لم تـعد ظـاهرة أمنيـة محدودة يمكن التعـامل معهـا عبر العمليـات العسكريـة أو ترتيبـات مكافحـة الإرهـاب التقليديـة فـقط، بل أصبحت أزمـة مركبـة تتداخل فيهـا هشاشـة الدول وضـعف الحوكمـة واتسـاع الجريمـة المنظمـة وتدهور الأوضـاع التنمويـة وتزايد الضـغوط المناخيـة والديموغرافيـة وإعـادة تشكيل خريطـة النـفوذ الدولـي فـي المنطقـة، فـقد أظـهر النقـاش أن التنظيمـات الإرهابيـة استطـاعت توسيـع نطـاق حركتهـا من شمـال مالـي إلـى السـاحل الأوسط ثم نحو دول خليـج غينيـا مـع استمرار بؤرة تـهديد إرهابيـة منفصلـة ومتداخلـة إقليميـاً فـي حوض بحيرة تشـاد مستـفيدة من الحدود الرخوة والفراغـات المؤسسيـة وشبكات التـهريب وضـعف الثقـة بين الدولـة والمجتمعـات المحليـة.

ويؤكد هذا الواقـع أن مستـقبل الاستـقرار فـي السـاحل سيظل مرهونـاً بـقدرة دول المنطقـة وشركائهـا علـى الانتقـال من منطق إدارة التـهديد إلـى منطق معالجـة البيئـة التـي تنتجـه، فالجماعـات الإرهابيـة لا تستمر فـقط لأنهـا تمتـلك السلاح أو الـقدرة علـى تنـفيذ الهجمـات، بل لأنهـا تتحرك داخل بيئـات تعانـي من الفـقر والبطالـة وغيـاب الخدمـات وضـعف العدالـة والنزاعـات المحليـة، كمـا تـعتمد علـى اقتصـاد غير مشروع يوفر لهـا التمويل والحركـة والـقدرة علـى إعـادة بنـاء صفوفهـا. وبنـاءً علـى ذلك، فـإن أي مقاربـة لا تربط بين مكافحـة الإرهـاب وتجـفيف مصـادر التمويل ودعم التنميـة وبنـاء الثقـة مـع المجتمعـات المحليـة ستظل محدودة الأثر.

وفـي السيـاق ذاتـه، أظـهرت تطورات السـاحل حدود الرهـان علـى تبديل الشركاء الخـارجيين وحده، فتراجـع النـفوذ الغربـي وصـعود أدوار روسيـا وتركيـا وتحالفـات إقليميـة جديدة لم يؤدِّ حتـى الآن إلـى معالجـة جوهريـة للأزمـة لأن المشكلـة لا ترتبط فـقط بطبيعـة الدعم الأمنـي، بل بغيـاب مقاربـة شـاملة تعالـج هشاشـة الدولـة وتراجـع التنميـة وتـفكك الأطر الإقليميـة. لذلك،

فإن التعدد الدولي في الساحل يمكن أن يكون فرصة إذا تحول إلى شراكات منسقة تدعم قدرة الدول والمجتمعات، لكنه قد يصبح خطراً إذا تحول إلى تنافس نفوذ يفاقم الانقسامات ويمنح الجماعات الإرهابية مساحة أوسع للمناورة.

وفي ضوء ذلك، تبرز أهمية الدور الإماراتي بوصفه جزءاً من مقاربة متوازنة تجمع بين الأمن والتنمية والعمل الإنساني وبناء الشراكات، فالقيمة المضافة للحضور الإماراتي لا تكمن فقط في دعم جهود مكافحة الإرهاب بل في القدرة على ربط هذا الدعم بمشروعات تنموية وإنسانية وبناء القدرات والشراكات الاقتصادية وانخراط في الأطر الدولية والإقليمية الداعمة للاستقرار، وهذا ما يمنح دولة الإمارات مساحة للحضور كشريك عملي في دعم استقرار الساحل دون الانخراط في منطق التنافس الجيوسياسي الحاد أو اختزال المنطقة في بعدها الأمني فقط.

وعليه، فإن بناء استقرار مستدام في الساحل يتطلب مساراً طويل المدى يقوم على تعزيز التعاون الأمني وإصلاح قطاع الأمن وتجفيف اقتصاد العنف ودعم الحوكمة والخدمات الأساسية وإطلاق مشروعات تنموية سريعة الأثر وتسوية النزاعات المحلية وتنسيق أدوار الشركاء الخارجيين. وضمن هذا الإطار، يمكن للمقاربة الإماراتية أن تسهم في دعم مسار أكثر توازناً يقوم على الجمع بين مكافحة الإرهاب وبناء الصمود المحلي، وبين دعم الحكومات ومساندة المجتمعات، وبين الاستجابة الإنسانية والتنمية طويلة المدى.

المصادر

1- أ. وصال الورفلي، "سياسات دولة الإمارات في دعم الاستقرار والتنمية في الساحل الأفريقي"، مداخلة مقدمة ضمن حلقة نقاشية بعنوان "تهديدات الساحل: دور دولة الإمارات في مواجهة التهديدات الإرهابية في غرب أفريقيا"، 16 يونيو 2026.

2- د. محمود زكريا محمود إبراهيم، "أدوار القوى الدولية والإقليمية في إدارة أو تعقيد الأزمات في منطقة الساحل الأفريقي"، مداخلة مقدمة ضمن حلقة نقاشية بعنوان "تهديدات الساحل: دور دولة الإمارات في مواجهة التهديدات الإرهابية في غرب أفريقيا"، 16 يونيو 2026.

3- د. أحمد عسكر، "الإرهاب في منطقة الساحل: انتقال التهديدات من الساحل إلى أقاليم أخرى وتأثيرها على الأمن الإقليمي"، مداخلة مقدمة ضمن حلقة نقاشية بعنوان "تهديدات الساحل: دور دولة الإمارات في مواجهة التهديدات الإرهابية في غرب أفريقيا"، 16 يونيو 2026.

4- د. مادي إبراهيم كانتي، "تطور التهديد الإرهابي والجريمة المنظمة في منطقة الساحل: التحولات الأمنية، الاقتصاد غير المشروع، وآفاق الاستجابة"، مداخلة مقدمة ضمن حلقة نقاشية بعنوان "تهديدات الساحل: دور دولة الإمارات في مواجهة التهديدات الإرهابية في غرب أفريقيا"، 16 يونيو 2026.

5- د. عبدول سوغودوغو، "الرهانات الجيوسياسية والتنافس الدولي في مالي"، مداخلة مقدمة ضمن حلقة نقاشية بعنوان "تهديدات الساحل: دور دولة الإمارات في مواجهة التهديدات الإرهابية في غرب أفريقيا"، 16 يونيو 2026.

6- أ. محمادو تراوري، "الحوكمة وعدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن في الساحل"، مداخلة مقدمة ضمن حلقة نقاشية بعنوان "تهديدات الساحل: دور دولة الإمارات في مواجهة التهديدات الإرهابية في غرب أفريقيا"، 16 يونيو 2026.

عن "إنتر ريجونال":

شركة استشارات عامة، متعددة المهام، تم تأسيسها في 20 يناير 2021، بأبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، تهدف للتفاعل مع أنشطة المجال العام في أقاليم العالم، ودعم عملية تشكيل السياسات وصنع القرار في المؤسسات العامة والخاصة، وتوسيع التعاون العلمي والأكاديمي مع مراكز التفكير وشركات الاستشارات. وتشمل الشركة مجلساً للمستشارين ومجلس الإدارة الذي يشرف على مؤسسات متعددة تتضمن مركزاً للدراسات يعمل على متابعة وتحليل التطورات الجارية ذات الطابع الاستراتيجي، وإدارة للمشروعات تقوم بتنفيذ تعاقدات الشركة داخل الدولة وخارجها، ومكاتب للتمثيل الخارجي تعمل على تدعيم التعاون العلمي والعملي وتبادل وجهات النظر مع الأطراف الأكاديمية الفاعلة في الأقاليم الرئيسية عبر العالم.